

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 4 سبتمبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5500)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - ريادة عالمية للإمارات

الإمارات اليوم

03 - الوعي بالمستقبل وتحدياته

تقارير وتحليلات

04 - التصعيد الأمني والسياسي لـ «الحوثيين» في اليمن: قراءة في الأبعاد المختلفة

05 - «واشنطن بوست»: لا يمكن احتواء «الدولة الإسلامية» ولا بد من دحرها ...

06 - التوصل إلى صفقة أمريكية مع إيران حول العراق... هل هو ممكن؟

شؤون اقتصادية

07 - مفوض الطاقة الأوروبي لا يستبعد أسوأ الاحتمالات بشأن أمن الطاقة ...

من إصدارات المركز

08 - إسرائيل ومشاريع المياه التركية.. مستقبل الجوار المائي العربي



ريادة عالمية للإمارات

تثبت دولة الإمارات العربية المتحدة كل يوم أنها «دولة القمة» في المجالات كافة، وأنها تتقدم بالمعايير العالمية وليس الإقليمية، وتسير في خط صاعد إلى الأمام دون توقف، وهذا ما أكده بوضوح «تقرير التنافسية العالمي» الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» (دافوس) لعام 2014 - 2015، حيث أشار التقرير إلى أن الإمارات تقدمت 7 مراتب في التنافسية الكلية لاقتصادها خلال سنة واحدة لتحز المركز الـ 12 عالمياً بعد أن كانت في المركز الـ 19 العام الماضي، حيث حلت في المرتبة الأولى عالمياً في جودة الطرق وفي غياب الجريمة المنظمة وفي قلة التضخم، وجاءت في المرتبة الثانية عالمياً في مشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة وفي فعالية الإنفاق الحكومي وفي جودة البنية التحتية في قطاع الطيران وقلة العقبات التجارية، وفي المرتبة الثالثة عالمياً في ثقة المواطنين بالحكومة والقيادة وفي قلة البيروقراطية الحكومية وفي جودة الموانئ وفي كفاءة الإجراءات الجمركية واستقطاب التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن اجتذاب المواهب المتخصصة في بناء اقتصاد المعرفة. إضافة إلى ذلك فقد أشار التقرير إلى تحسن أداء الإمارات في 78 مؤشراً فرعياً من أصل 114 مؤشراً للتنافسية خلال عام واحد فقط.

أهم ما يلفت النظر في هذه النتائج أمران: الأمر الأول هو أن وتيرة التقدم الإماراتية تتسم بالسرعة الكبيرة بحيث يمكن النظر إليها على أنها قفزات تنموية كبرى في وقت قياسي، حيث تقدمت الإمارات سبعة مراكز في مؤشرات التنافسية العالمية خلال عام واحد. الأمر الثاني هو أن الإمارات بما حققتة من إنجاز تاريخي في هذا المجال تفوقت في مؤشرات التنافسية على دول متقدمة في العالم مثل كندا والدنمارك وكوريا الجنوبية وغيرها، وهذا يؤكد أنها قد أصبحت تنافس أكثر الدول تقدماً في مجالات التنمية بمفهومها الشامل.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز العالمي الكبير، وضع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، يده على بعض الأسباب التي تقف وراء التفوق الإماراتي والنجاحات الفريدة التي تحققتها الإمارات بشهادة المؤسسات والهيئات الدولية ذات المصداقية، وفي مقدمتها «المنتدى الاقتصادي العالمي». أول هذه الأسباب التي أشار إليها سموه، هي اعتبار تقدم المواطن الإماراتي ورفاهيته وتحسين مستوى حياته أولوية قصوى، وقد عبر سموه عن ذلك بقوله إن «رفاهية مواطنينا هي أولى أولوياتنا». السبب الثاني هو إرادة التفوق والتصميم على بلوغ الهدف «لأن التراجع ليس أحد خياراتنا في الحكومة»، كما أكد سموه. السبب الثالث، هو العمل بروح الفريق وفي إطار من الرؤية الواضحة للحاضر والمستقبل، وقد أشار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إلى ذلك بقوله إن الإمارات فرضت نفسها بتفوقها في الكثير من المجالات بسبب «فرق العمل الاتحادية والمحلية التي تعمل كفريق عمل واحد وفق رؤية واحدة تمتد إلى عام 2021، ووفق أجندات واستراتيجيات وخطط تخضع بشكل مستمر للمراجعة والتقييم وفق طموحاتنا المتزايدة في القطاعات كافة». السبب الرابع هو الإيمان بأن التنمية هي أساس الاستقرار والأمن في أي مجتمع من المجتمعات، وفي هذا السياق فقد وجه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رسالة مهمة إلى الخارج، وهي «أن مفتاح الاستقرار الحقيقي يكمن في إحداث تنمية حقيقية».

الوعي بالمستقبل وتحدياته

لم يعد التخطيط للمستقبل والاستعداد له من قبيل الترف الفكري الذي لا تقدر عليه سوى الدول المتقدمة، بل إنه بات ضرورة من ضرورات الحياة، ومطلباً أساسياً من مطالب التنمية التي يجب الوفاء بها، لكي تتمكن الدول باختلاف تصنيفاتها من مواكبة التطور السريع، ومن أجل تحقيق تطلعات الشعوب التي لا سقف لها، والاحتفاظ لنفسها بمكانة لائقة بين الأمم. ودولة الإمارات العربية المتحدة تعي ذلك تماماً، منذ نشأتها في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، بل إن تأسيس دولة الاتحاد كان بدوره خطوة حصيفة قطعها الأب المؤسس، المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في إطار الاستعداد للمستقبل، ومن أجل بناء جدار قوي يحمي المجتمع الإماراتي من أي تحديات أو تهديدات قد يحملها هذا المستقبل.

وما زالت دولة الإمارات العربية المتحدة تسير على الدرب نفسه، فهي تعي تماماً أهمية المستقبل والاستعداد له، وتضع البرامج والرؤى والخطط اللازمة من أجل بنائه وضمان حياه أفضل لأبنائها، بل والمشاركة في بناء مستقبل أكثر تطوراً وازدهاراً للبشرية جمعاء. وقد جاءت التصريحات التي أدلى بها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، مؤخراً، والتي قال فيها إن «النجاح المستقبلي للمجتمع العالمي كله يقع بأكمله على عاتق الأجيال القادمة، وهو ما يلقي بالمسؤولية عليهم، ويقتضي منهم العمل الدؤوب لتحقيق الطموحات والآمال»، لتؤكد ذلك بوضوح تام.

هذه التصريحات، التي جاءت في إطار لقاء صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، بالدفعة الأولى من طلبة الأعمال الصينيين، الذين التحقوا بـ«برنامج دبي لتدريب رواد الأعمال» في يومهم الدراسي الأول، تؤكد وعي دولة الإمارات العربية المتحدة التام بمفهوم المستقبل، وإدراكها أهمية إفساح المجال لأجيال الشباب للمشاركة في بناء هذا المستقبل، كونهم هم الفئة التي ستكون في موقع القيادة فيه، مع توفير كل سبل الدعم والمساعدة وتمكينهم من بناء الخبرات والتزوّد بالمهارات اللازمة لذلك. إن مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها حتى الآن، تؤكد أنها من الدول التي تعي تماماً أهمية الاستعداد للمستقبل، والتسلح بكل الأدوات والآليات اللازمة لذلك، وتدرك تمام الإدراك أن أفضل من يفكرون ويخططون للمستقبل هم من سيعيشون فيه ومن سيقودون المسيرة خلاله، بل إن إتاحة الفرصة أمام طلاب الأعمال الصينيين للمشاركة في البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسات الإماراتية، كما حدث في حالة «برنامج دبي لتدريب رواد الأعمال»، الذي أُتيح فيه فرصة المشاركة أمام المتميزين من خريجي الجامعات الصينية، تؤكد أن الأهداف والغايات التي تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إدراكها في هذا الإطار لا تنحصر نطاقاتها في المستوى المحلي، ولا تستهدف تمكين أجيال الشباب الإماراتي من صياغة مستقبلهم ومستقبل مجتمعهم فقط، بل إنها تسعى إلى توسيع نطاق تحقيق هذا الهدف لكي يستفيد منه العالم بأسره أيضاً، عبر تزويد جيل الشباب بالخبرات وإثراء إمكاناتهم وخلق مهاراتهم لمساعدتهم على أن يصبحوا قادة للمستقبل العالمي، وليسهموا في إحداث أثر إيجابي في العالم.

التصعيد الأمني والسياسي لـ «الحوثيين» في اليمن: قراءة في الأبعاد المختلفة

بالرغم من إعلان الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، إقالة الحكومة ومبادرة وطنية تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية وتنفيذ مطالب الحوثيين بتخفيض أسعار الوقود، فإن الأخيرين رفضوا مساعي الحكومة ورفعوا سقف مطالبهم السياسية ويواصلون احتجاجاتهم في العاصمة صنعاء باتجاه التصعيد.

القراءة الأولية، من وجهة نظر محللين، تشير إلى أن - بالتوازي مع هذا التصعيد، فإن الواقع الجديد سيفرض وجود إيران بشكل مباشر وكلاعب قوي في الأزمة اليمنية، فمن جهة هي تدعم الحوثيين في الشمال والانفصاليين في الجنوب، بهدف تقسيم اليمن، لتكون هي والحوثيون الرابح الأكبر منه، حيث ستكون للحوثيين الشيعة مناطق هيمنة واسعة تصل إلى العاصمة وأكبر من معقلهم الرئيسي في محافظة صعدة، على غرار «حزب



أهداف الحوثيين من وراء ذلك تتمثل في الآتي:

- تصعيد الاحتجاجات والبدء بتوسيع العصيان المدني لتعطيل الحياة العامة، باتجاه إسقاط حكومة الوحدة الوطنية مرة أخرى، برغم أنها قد حظيت بموافقة الشركاء في الحوار الوطني.

- بعد رفضهم كل الوساطات التي

عرضها الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، لإيجاد حل للأزمة القائمة، فمن المرجح قيام الحوثيين بفرض واقع جديد في المشهد اليمني يتمثل في نسف «المبادرة الخليجية» للحوار الوطني أو إفشالها وإعادة اليمن إلى المربع الأول، وبخاصة أن إيران، وبعض الانفصاليين الجنوبيين، يدعمون التمرد الحوثي، كل منهم وفق أهدافه الخاصة به. وتريد إيران أن يظل اليمن بيئة أمنية رخوة، تكون الكفة الراجحة فيه لأتباعها الحوثيين، وبالتالي تتمكن من فرض شروطها وأجنداتها الأمنية في المنطقة، ولاسيما أن المعقل الرئيسي للحوثيين في اليمن، وهو محافظة صعدة، يقع على الحدود السعودية مباشرة، في وقت يهدف فيه المسلحون الحوثيون إلى السيطرة على عمران بشكل كامل من أجل الوصول إلى البحر الأحمر.

الله» في جنوب لبنان وهيمنتته على الضاحية الجنوبية من بيروت العاصمة.

- تأسيساً على الهدف الحوثي والإيراني والانفصالي الجنوبي، فضلاً عن أهداف تنظيم «القاعدة» من الدخول في مرحلة الاقتتال الأهلي، يتطلع الحوثيون إلى أن يتدخل مجلس الأمن الدولي لمنع وقوع جرائم حرب وتحويل القضية اليمنية وإجراء استفتاء تقرير المصير، لتأخذ كل هوية فرعية دينية أو سياسية حصتها من السيادة الجغرافية والثروات، كبديل عن دولة واحدة ذات هوية جامعة للكل، ولاسيما أن تقارير دولية تشير إلى أن بعض القوى الكبرى ربما تؤيد مسار التقسيم على حساب وحدة اليمن.

- ما يعزز هذا الرأي قول الرئيس اليمني مؤخراً، إن «الوطن يمر بفترة عصيبة، ويقف بين مفترق طرق، هما خيار الحياة والتنمية واليمن الجديد، أو خيار الفوضى والانفلات والمجهول»، لافتاً النظر إلى أن هناك «دولاً في المنطقة تريد خلق حالة من الفوضى في صنعاء وتدميرها كما يجري في دمشق وبغداد الآن»، في إشارة ضمنية إلى إيران، التي تدعم الحوثيين.

في حال نجاح الحوثيون في تكييف المشهد السياسي والأمني من خلال تصعيد الاحتجاجات، فمن المرجح أن تتعطل الحياة العامة، ويتم فرض واقع جديد يدفع الجيش وأبناء القبائل المناهضة لهم، إلى التدخل العسكري لتبدأ مرحلة جديدة من الاقتتال الأهلي يعيشها اليمن بما يشبه الحرب الأهلية.

«واشنطن بوست»: لا يمكن احتواء «الدولة الإسلامية» ولا بد من دحرها

قالت جنيفر روبن، في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، إن الذين رفضوا الاعتراف بالتهديد المتزايد لـ «الدولة الإسلامية» قبل أن ترسخ جذورها يقولون الآن إنه لا توجد أي خيارات فعالة لمواجهتها. ولكن بدلاً من التوقف عن الدفاع عن نفسها وحلفائها، هناك مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة للتصدي لهذا الخطر.



في المنطقة هي فكرة خاطئة، كما أوضح السفير الأمريكي السابق لدى سوريا، روبرت فورد، الذي استقال اعتراضاً على السياسة الأمريكية هناك قائلاً: «إن الأحداث على الأرض تسير بصورة أسرع مما تستطيع سياساتنا التكيف معه». وأكد فورد في يونيو الماضي أن ما كانت الولايات المتحدة تحتاج إلى فعله منذ فترة طويلة هو مساعدة المعتدلين داخل المعارضة السورية بالأسلحة والمساعدات الأخرى غير القتالية، الأمر الذي كان سيجعلهم ينتصرون بشكل قاطع على الجماعات التابعة لتنظيم «القاعدة». وتقول الكاتبة إن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون، أدركت هذه الحقيقة جيداً ولكنها افتقرت إلى الإرادة أو القدرة على إقناع الرئيس بالإصغاء إلى نصيحتها، كما أنها لم تملك القوة للاستقالة ومواجهة الإدارة على الملأ. وترى الصحيفة أنه ربما يجب اتباع نصيحة فورد والسيناتور جون ماكين وغيره من النقاد المحافظين للإدارة الذين أصدروا تحذيرات مستمرة على مدار سنوات، وأيدوا بقوة فكرة العمل العسكري لفرض خط أحمر. وتختتم الكاتبة المقال بالإشارة إلى ضرورة مساءلة هؤلاء الذين اقترحوا أنه ليس هناك شيء ينبغي القيام به أو رفضوا دعم التحرك ضد الأسد بعد استخدامه الأسلحة الكيميائية، بتهمة معارضة العمل عندما كان من السهل السيطرة على تهديد «الدولة الإسلامية».

أول تلك الإجراءات الاعتراف بطبيعة التهديد واستحالة احتواء «الدولة الإسلامية»، وهو الخيار الذي يتحدث عنه الرئيس باراك أوباما على ما يبدو عندما يتعهد بـ«دحر» الجماعة الإرهابية. ويجادل إيفان موور، وهو محلل سياسي في مبادرة السياسة الخارجية، بأن الدولة الإسلامية «تشكل تهديداً خطيراً على منطقة الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة». وفي حالة عدم كبح جماحها، لن تنجح الجماعة في تقويض استقرار المنطقة فحسب، ولكن في شن هجمات ضد الغرب أيضاً». وتشير الكاتبة إلى أن أولئك الذين لا يريدون مواجهة «الدولة الإسلامية»، وأبرزهم السيناتور الجمهوري راند بول، يرون أن هناك خياراً ثنائياً بين طاغية مثل بشار الأسد و«الدولة الإسلامية»، أو بين «الدولة الإسلامية» وإيران. ولكن هذا الرأي غير صحيح، فلو كان الجيش السوري الحر قد تلقى مساعدات ودعمًا جاداً منذ سنوات، لما وجد نفسه محاصراً الآن بحرب على جبهتين ضد الأسد و«الدولة الإسلامية».

ومن جانبه، يرى موور أن إدارة أوباما بحاجة إلى «تسريع وتوسيع مبادرة تدريب وتسليح السوريين لقتال نظام الأسد والجماعات الإسلامية المتطرفة. كما يجب أن تُزوّد الجماعات المعارضة المعتدلة على الفور بأسلحة مضادة للدبابات والطائرات لتمكينها من الدفاع عن نفسها ضد الهجوم المدمر المحتمل ضد معقل الثوار في حلب». ويتعين على السياسيين والنواب في الولايات المتحدة النظر إلى جماعات المعارضة السورية الرئيسية كما ينظرون إلى ميليشيا البيشمركة الكردية، أي كجماعات تشاركنا المصالح والقيم الأمريكية، وبحاجة ماسة إلى دعم الولايات المتحدة. ففي ظل سقوط أكثر من 191 ألف قتيل سوري منذ مارس 2011، يجب على إدارة أوباما بذل كل جهد ممكن لإنهاء هذا الصراع، وهو ما يعني دعم حلفائها في جماعات المعارضة الرئيسية. وتؤكد الكاتبة أن فكرة أن صعود الدولة الإسلامية تُعزى إلى تورط الولايات المتحدة بشكل مفرط

التوصل إلى صفقة أمريكية مع إيران حول العراق... هل هو ممكن؟

أشار كيم هولمز، الباحث في «مؤسسة هيريتيج»، في مقاله في مجلة «ذا ناشيونال إنترست»، إلى أن الاتفاق مع إيران سيؤدي إلى خسارة الولايات المتحدة الأمريكية على جبهتين: حصول الإيرانيين على الضوء الأخضر لمواصلة برنامجهم النووي، وفي الوقت نفسه يستغلون موافقة الولايات المتحدة لزيادة نفوذهم في العراق والمنطقة.



العسكرية في العراق، ومن ثم لم يعد هناك الكثير من الخيارات، إضافة إلى رفع بعض العقوبات عن إيران، ومن ثم لم تتوصل إيران إلى اتفاق نووي مع الدول الست، كما أنها ماطلت في التعاون مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». في هذا السياق أصبح العراق ضمن المعادلة، حيث يمكن أن تكون الوعود بالتعاون الضمني في العراق هي الضمان للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل النووية، ومقابل تخفيف المطالب الأمريكية بتقليص عدد ماكينات الطرد المركزي، فإن إيران ستقدم وعداً بالتعاون في طرد «داعش» من العراق والمساعدة في إعادة الاستقرار إلى العراق، وفي حال حدوث ذلك فلن يكون هناك مبرر لنشر قوات أمريكية في العراق.

واعتبر الكاتب أن التوصل إلى صفقة كبرى مع إيران بشأن العراق يُعتبر ضرباً من الوهم، حيث «إن الإيرانيين لا يرغبون في الأشياء نفسها التي نرغب فيها في العراق»، فهم لا يريدون عراقاً موحداً ومستقراً، ويفضلون هيمنة حلفائهم من الطائفة الشيعية، وهم يرغبون في التخلص من العقوبات الغربية ولا يرغبون في علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة، ولا يوجد هناك دليل على رغبة إيرانية صادقة في التخلي عن البرنامج النووي مقابل إنهاء العزلة الدولية المفروضة على إيران. ودعا الكاتب الولايات المتحدة إلى عدم تكرار الأخطاء السابقة من خلال العمل مع إيران.

ويرى الباحث أن إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قد تعتقد أن الوقت قد حان لبدء التفكير في التوصل إلى «صفقة كبرى» مع إيران بشأن العراق. ويبدو أن «المنطق» بات مقنعاً للبعض، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أن تنظيم «داعش» هو العدو اللدود، وتعارضان معاً المساس بالعملية السياسية في بغداد، وقد ساعدت إيران في إزاحة رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، عن السلطة، وأظهر الأكراد سعادتهم بحصولهم على المساعدة الإيرانية الكافية لطرد عناصر تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) من العراق.

ويقول الكاتب إن الإيرانيين بحاجة إلى موافقة الولايات المتحدة على مواصلة برنامج تخصيب اليورانيوم في الوقت الذي تحتاج فيه الولايات المتحدة من إيران تقديم الدعم للمليشيات الشيعية المشاركة في وقف تقدم «الدولة الإسلامية» في العراق. وأوضح الكاتب أن ثلاثة مسؤولين أمريكيين كبار دعوا بداية الصيف إلى «علاقة استراتيجية» بين الولايات المتحدة وإيران، واستبعدوا حدوث تحالف فوري، وقالوا إن «العمل المتبادل المتوازي والمعلوم» ضروري. وقد نشر الإيرانيون فكرة التعاون في العراق في يونيو الماضي قبل انتهاء الموعد النهائي للمباحثات النووية، وكانت هناك مناقشات قصيرة وغير رسمية بين الأمريكيين والإيرانيين حول فكرة ربط الاتفاق النووي بالتعاون في العراق، لكن لم يصدر شيء رسمي حول ذلك.

ومن جانبها كررت وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) رفضها للفكرة، لكن في حال اعتناق السياسيين المخضرمين للفكرة فإن وزارة الخارجية والساسة في البيت الأبيض ربما يتشجعون على التعاطي مع الفكرة باعتبارها وسيلة لتخفيف الضغوط لإرسال مزيد من القوات إلى العراق.

وأوضح الكاتب الظروف التي سيبرم فيها مثل ذلك الاتفاق: رغبة الإدارة الأمريكية في التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، وتقليص الرئيس أوباما لإمكانية استخدام القوة

مفوض الطاقة الأوروبي لا يستبعد أسوأ الاحتمالات بشأن أمن الطاقة

(ليس للمرة الأولى) وسط النزاع بين الغرب وموسكو بشأن الأعمال العسكرية لروسيا في أوكرانيا. ويتوسط أوتينجر في محادثات بين روسيا وأوكرانيا لحل خلاف حول أسعار الغاز وتفادي خفض الإمدادات في الشتاء.



حذر جونتر أوتينجر، مفوض الطاقة بالاتحاد الأوروبي، من أنه لا يستبعد أسوأ الاحتمالات بشأن أمن الطاقة لأوروبا بسبب «أكاذيب» الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في خضم تصرفات موسكو في أوكرانيا. وقال أوتينجر في ندوة لمجموعة «آر. دبليو. إي» الألمانية للمرافق في بروكسل: «أُنْ يستخدم بوتين معلومات كاذبة وأكاذيب وأسلحة.. ذلك شيء فاق تصوري». ومضى قائلاً: «لذلك لم أعد أستبعد أسوأ السيناريوهات».

وقال أوتينجر يوم الثلاثاء الماضي إنه يخشى أن تقدّم الانفصاليين الموالين لروسيا نحو مدينة ماريوبول الساحلية في جنوب أوكرانيا قد يوجد ممراً يمتد من هناك إلى شبه جزيرة القرم - التي ضمّتها موسكو في مارس - والدولة التي أعلنتها الانفصاليون الموالون لروسيا من جانب واحد. وأضاف قائلاً: «عندئذ ستعزل أوكرانيا عن البحر الأسود». وردت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على تصرفات روسيا في القرم وأوكرانيا بفرض عقوبات اقتصادية على موسكو.

وأبرزت الحرب في أوكرانيا، التي أدت إلى أسوأ مواجهة بين روسيا والغرب منذ الحرب الباردة، مخاوف في أوروبا من نقص في إمدادات الغاز في الشتاء. وروسيا هي أكبر مُورّد للنفط والفحم والغاز الطبيعي إلى أوروبا، وخطوطها للأنابيب التي تمر في أراضي أوكرانيا هي حالياً عرضة للمناورات السياسية

مجلس إدارة «صندوق النقد الدولي» يوافق على إقراض اليمن 553 مليون دولار



وافق مجلس إدارة «صندوق النقد الدولي» على تقديم قرض لليمن بقيمة 553 مليون دولار لأجل ثلاث سنوات.

وقال «صندوق النقد الدولي» إن اليمن أطلق برنامجاً «طموحاً» للتصدي لمعدل البطالة المرتفع والفقر المتفشي والمشكلات ذات الصلة التي تواجهها البلاد. وتسمح موافقة «الصندوق» بصرف نحو 74 مليون دولار على الفور. وكان وزير المالية اليمني قد صرح في أغسطس الماضي بأن بلاده توصلت إلى اتفاق مع «الصندوق» بخصوص القرض، بعدما خفضت الحكومة دعم الوقود وفرضت قيوداً على الإنفاق العام.

الاحتياطات الأجنبية لكوريا الجنوبية تهبط للمرة الأولى في 14 شهراً

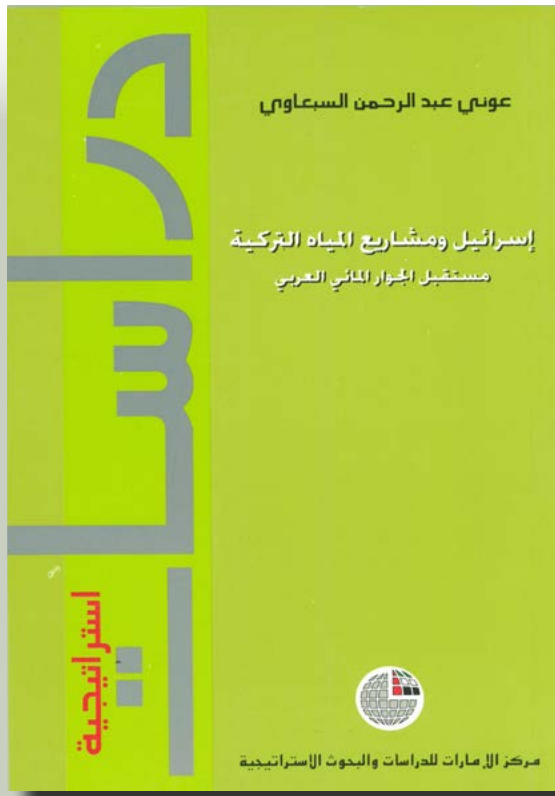
أظهرت بيانات من «البنك المركزي»، أمس الأربعاء، أن الاحتياطات الأجنبية لكوريا الجنوبية هبطت في أغسطس للمرة الأولى في 14 شهراً، متراجعة عن مستوى قياسي سجلته في يوليو.

وقال بنك كوريا في بيان إن الاحتياطات الأجنبية في رابع أكبر اقتصاد في آسيا انخفضت بمقدار 490 مليون دولار إلى 367.53 مليار دولار في نهاية أغسطس. وأرجع البنك هذا الانخفاض إلى قوة الدولار الشهر الماضي أمام العملات العالمية الأخرى، بما في ذلك اليورو



والجنيه الإسترليني. وأظهرت بيانات «البنك المركزي» أن الإسترليني هبط 1.9% أمام الدولار في أغسطس، في حين تراجع اليورو 1.6%. وحقق الدولار مكاسبه الشهر الماضي بفضل توقعات إيجابية لاقتصاد الولايات المتحدة، حيث أظهر النمو في الربع الثاني انتعاشاً حاداً مدعوماً بزيادة في الاستهلاك، وقيام الشركات بإعادة بناء المخزونات.

إسرائيل ومشاريع المياه التركية.. مستقبل الجوار المائي العربي



تأليف: عوني عبدالرحمن السعواوي
تاريخ النشر: 1997

سوريا والعراق، ومع تكرار هذه الحادثة عام 1991، فإن عامل توتر جديداً أُضيف إلى مشكلات المنطقة، ولاسيما مع ربط مشكلة المياه بقضايا سياسية، كالاتهام التركي لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني المحظور، أما الآثار السلبية لهذه القضية فتتمثل في استنزاف المياه العربية ومحاولة التحكم في مسارها من قبل أطراف إقليمية بدعم دولي، وعلى رأسها تركيا وإسرائيل. وفيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي فإن المياه كانت واحدة من الذرائع الإسرائيلية الرئيسية للعدوان على دول عربية وتنفيذ مشروعاتها المائية، لاستخدام الموارد المائية لنهر الأردن ومياه الجولان والمياه الجوفية في سيناء. ولتبيان حجم المشكلة وأبعادها تورد الدراسة مشروعين من أهم المشروعات التركية المائية التي تقف وراءها إسرائيل، وهما «مشروع جنوب شرق الأناضول»، و«مشروع أنابيب السلام».

تستعرض الدراسة تعاطم الدور التركي في المنطقة مع انهيار الاتحاد السوفيتي، فبعد أن كان الدعم الأمريكي

تركز هذه الدراسة على بحث مشروعات المياه التركية (وخصوصاً مشروع جنوب شرق الأناضول وأنابيب السلام)، في ضوء تفاعل الأهداف المائية التركية-الإسرائيلية، من دون إغفال التطرق إلى المعوقات التقنية والاقتصادية والسياسية التي تواجه هذين المشروعين. وتستعرض الدراسة موقف جامعة الدول العربية الداعم لسوريا والعراق في مواجهة انفراد تركيا بالتصرف في مياه نهر دجلة والفرات، والداعي إلى تطبيق القانون الدولي في اقتسام المياه الدولية.

تقول الدراسة إن مشكلة المياه تُعدُّ إحدى أخطر المشكلات التي تهدد الاستقرار في شمال المشرق العربي بين سوريا والعراق من ناحية، وتركيا من ناحية أخرى، نظراً إلى ندرة هذا المورد الحيوي، ولغياب التنسيق بين الدول المعنية حول كيفية التصرف في الموارد المائية المشتركة، ودخول إسرائيل في هذا الشأن في إطار تعاون شامل مع تركيا لتنفيذ مشروعات ذات أبعاد سياسية واقتصادية مشبوهة. وتوضح الدراسة أن قضية المياه ببعدها الاستراتيجي برزت منذ أواخر الثمانينيات كإحدى مفردات الصراع العربي-الإسرائيلي، والأزمات العربية مع دول الجوار، خاصة تركيا، متزامنة مع ارتفاع عدد سكان المنطقة، والقفزة التنموية التي شهدتها على الصعيدين الزراعي والصناعي. وتلفت الدراسة النظر إلى دراسات تحذيرية أجرتها مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية تنبأت بحدوث أزمات وحروب بسبب المياه في المنطقة، واستهدف بعضها، مثل دراسات المراكز الأمريكية، إشراك إسرائيل في شبكة التفاعلات الإقليمية بذريعة نقص المياه في المنطقة. من جهة أخرى دفعت توقعات الدراسات والتحليلات بمواجهة المنطقة نهاية القرن العشرين نقصاً حاداً في المياه، دول الخليج العربي إلى تنظيم مؤتمرات لإيجاد سبيل لترشيد استهلاك المياه، ورفع إنتاجية مصادر المياه في المنطقة، على غرار المؤتمر الأول للمياه الذي عُقد في دبي في أكتوبر 1992.

وأولى بوادر أزمة المياه في المنطقة فيما يخص دول الجوار العربي، وفقاً لما جاء في الدراسة، ظهرت في يناير 1990 بقيام تركيا بتحويل مجرى نهر الفرات لملء خزان سد أتاتورك، ما أدى إلى انحباس المياه المتدفقة لكل من

الدراسات فإن كلفة ري الدونم الواحد تصل إلى 1000 دولار، في حين أن تكلفة نقل لتر واحد من المياه إلى دول الخليج العربي تفوق تكلفة تحليته من مياه البحر، كما أن المياه التي ستندفق في المشروع لا تصب مباشرة في التنمية الاقتصادية للدول المعنية بالمشروع، فيما يُتوقع أن تكون الاستفادة التي ستجنيها الدول العربية من هذا المشروع قصيرة الأجل، إذ ترتبط جدواه الاقتصادية بتعاقب التطورات التقنية التي يمكن أن تخفض تكاليف الوسائل البديلة للحصول على المياه العذبة، وتتحوف الدول العربية، خاصة الخليجية، من أن يؤدي اعتمادها على المشروع التركي، إلى تغييب الحافز لمواصلة مشروعاتها الخاصة للاعتماد الذاتي في توفير احتياجاتها من المياه.

أما كيف واجهت الدول العربية المشروعات والممارسات التركية تجاه حبس مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق، فتشير الدراسة إلى موقف جامعة الدول العربية التي أبدت قلقها من الموقف التركي، وتأكيداً أن مخطط تقسيم المياه في العالم العربي الذي تحاول إسرائيل فرضه في المنطقة، ليس مخطط إسرائيل فحسب، بل يحظى باهتمام غربي، ويتم إضفاء الشرعية الدولية عليه من خلال المؤتمر الإقليمي للسلام، مع توقع فرض إسرائيل شروطاً تتعلق بمشروع أنابيب السلام التركي. وأكد مجلس الجامعة العربية في اجتماعه في مارس 1996، دعم حقوق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، داعياً المؤسسات المالية الدولية إلى ربط تقديم مساعداتها المالية للمشروعات المقامة على نهريين في الأراضي التركية، بالتوصل إلى اتفاق مسبق مع الدول التي يعبر النهران أراضيها، مع إقرار مجلس الجامعة تطبيق القانون الدولي الخاص باقتسام المياه الدولية، ليشمل إسرائيل في حالة تقدم محادثات السلام.

وتخلص الدراسة إلى أن السياسة المائية التركية على المستوى الإقليمي، تكشف عن ترتيب يجري تنفيذه يلتقي مع الطروحات الأمريكية حول النظام الجديد، وأن ضعف جيران تركيا العرب سهل عليها المضي في مشروعاتها. وتؤكد الدراسة ضرورة إيجاد قاعدة تفاهم عربي حول الأهداف العربية العليا والمصالح الحيوية، واعتماد سياسة مائية عربية مستندة إلى مبدأ الالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية التي تنظم استفادة الدول المختلفة من الأنهار المشتركة، كما يدعو إلى ترشيد إدارة الموارد المائية العربية.

لتركيا يهدف إلى تضخيم الدور التركي في «حلف شمال الأطلسي»، لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، تضخم الدور التركي في الحلف أكبر من السابق سياسياً وجغرافياً وعسكرياً، لينسجم مع الترتيب الدولي للنظام أحادي القطبية، وبما يتوافق مع مصالح تركيا القومية، التي شهدت انفتاحاً واسعاً ولاسيما في الدول العربية المجاورة، في ظل عدم المعارضة الأمريكية طالما بقيت تركيا ضمن الأطر السياسية والاستراتيجية التي تضعها القوى الكبرى للمنطقة. وتبين الدراسة تأثير أحداث مرت بها المنطقة في تعظيم دورها، في مقدمتها حرب الخليج الثانية عام 1990، حيث نالت تركيا زخماً سياسياً جديداً في المنطقة، وحصلت على اعتراف الغرب بها قوةً استراتيجية تنفذ وظيفة مهمة في المنطقة العربية، من حيث المفهوم العسكري والجيوبوليتيكي، مستغلة موقعها الجغرافي الفريد الذي تفوقت فيه على إسرائيل، لتوسيع نطاق علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل، والتي بلغت ذروتها في التسعينيات، حيث شهدت سلسلة من توقيع اتفاقيات التعاون بين البلدين.

وتتناول الدراسة كيفية استخدام تركيا لعلاقاتها القوية مع إسرائيل بالمقارنة مع علاقاتها بالدول العربية، في سياستها في التعامل مع سوريا والعراق بخصوص مشكلة نهر الفرات، عن طريق إقحام إسرائيل في شبكة علاقاتها مع البلدين العربيين، عبر توظيف التعاون التركي-الإسرائيلي كورقة للضغط على سوريا، سواء فيما يتعلق بنهر الفرات أو لواء الإسكندرون. وتكشف الدراسة عن أنه في التسعينيات من القرن الماضي ارتكزت العلاقات التركية-الإسرائيلية على رغبة مشتركة في إبقاء المشرق العربي منطقة محصورة بين القوتين التركية والإسرائيلية، ومنح إسرائيل هوية شرق أوسطية تساعدها على بناء علاقاتها الاقتصادية لكسر المقاطعة الاقتصادية وتصريف بضائعها للدول المجاورة، إضافة إلى تركيزها على تأسيس تجمع شرق أوسطي يتمحور حول المياه، خاصة أن قضية تأمين المياه وتأمين مصادر إضافية من أهم وأكثر القضايا حيوية في إسرائيل.

أما عن أهم معوقات المشروعات المائية التركية، فتذكر الدراسة أن التكلفة المالية الباهظة تنحصر في مشروع جنوب شرق الأناضول التركي «جاب»، أما مشروع السلام فهو يواجه معوقات، أولها الكلفة المالية الباهظة. فبحسب